E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/102
23 March 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان: المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تقرير الأمين العام المقدّم بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٦٩

المحتويات

	الفقـــرات
مقدمة	١ - ٨
أولا - حلقـــة عمـــل إقليميـــة بيـــن الدورات بشأن خطط العمل الوطنية، بانكوك، ٥-٧ تموز/يوليه ١٩٩٩	٩ - ١٣
ثانيا - حلقة عمل دون إقليمية بين الدورات بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان فـــي شمال شرقي آسيا، سيول، ١-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	١٤ - ١٨

المحتويات (تابع)

الفقـــرات

ثالثا – حلقة العمل دون الإقليمية بين الدورات بشأن خطط العمل الوطنية للتثقيف فـــي مجال حقوق الإنسان، طوكيو، ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ..... ١٩ - ٢٣

رابعا – حلقـــة عمل بين الدورات بشأن تحقيق الحق في التنمية والحقوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية، صنعاء، ٥-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ ..... ٢٤-٢٨

خامسا – حلقة العمل الثامنة بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فـــي إقليم آسيا المحيط الهادئ ٢٩-٣٩

مرفق – استنتاجات حلقة العمل الثامنة بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقـــوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

مقدمـــــة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٦٩/١٩٩٩ إلى الأمين العام أن يقدم إليها فـــي دورتـــها السادســة والخمسين تقريرا يتضمن استنتاجات حلقة العمل السابعة المعنية بوضع ترتيبات إقليمية لتعزيـــز وحمايـــة حقـــوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير وفقا لذلك الطلب.

٢- من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتـها. وقد شجعت الأمم المتحدة باستمرار التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أمور من بينها النظر في الترتيبات الإقليمية الممكنة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واعتمدت الجمعيـــة العامة ولجنة حقوق الإنسان قرارات عديدة في هذا الصدد. وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان مجددا على الدور الأساسي الذي يمكن أن تضطلع به الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣- وعملا بقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ذات الصلة، نظّم مكتب المفوضة الســـامية لحقـــوق الإنسان في إطار برنامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان حلقة دراسية في كولومبو في عام ١٩٨٢، كما نظم مؤخرا ثماني حلقات عمل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلـــك بالتعـــاون مـــع الحكومـــات المضيفة: في مانيلا عام ١٩٩٠، وجاكرتا عام ١٩٩٣، وسيول عام ١٩٩٤،. وكاتماندو عام ١٩٩٦، وعمان عـــام ١٩٩٧، وطهران عام ١٩٩٨، ونيودلهي عام ١٩٩٩، وبيجين عام ٢٠٠٠.

٤- ومن خلال حلقات العمل تلك، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ وبشأن نـــهج يتبـــع أســـلوب الخطى المتدرجة و"اللّبنات" يشمل إجراء مشاورات شاملة فيما بين حكومات المنطقة تتعلق بإمكانية وضع ترتيبـــات إقليمية في هذا الصدد.

٥- وخلصت حلقة العمل المعقودة في عمان إلى استنتاجات مفادها، وضمن جملة أمور، أن تقاسم المعلومـــات وتطوير وتقوية القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تشكل عاملا حاسما في عملية الخطى المتدرجـــة لوضع ترتيبات إقليمية في مجال حقوق الإنسان. وأوصت الحلقة كذلك بضرورة القيام بتصميم وتنفيذ برنامج إقليمي للتعاون التقني على سبيل الأولوية الملحة.

٦- واستطاعت حلقة العمل المعقودة في طهران أن تمضي قدما بهذه العملية واعتمدت للمرة الأولى استنتاجات متفق عليها. وإذا أكدت الحلقة التزامها بتطوير وتعزيز القدرات الوطنية، وذلك لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للظروف الوطنية من خلال التعاون الإقليمي وتقاسم الخبرات، فقد اعتمدت إطاراً للتعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يستهدف في جملة أمور تحقيق وضع خطط عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقوية القدرات الوطنية؛ وتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧- واستعرضت حلقة عمل نيودلهي التقدم المحرز منذ حلقة عمل طهران في المجالات الأربعة المحددة في إطار التعاون التقني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحددت حلقة العمل كذلك الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها لتسهيل عملية إنشاء التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والترتيبات الإقليمية الممكنة. وقررت حلقة العمل عقد حلقات عمل لمعالجة القضايا في المجالات الأربعة لإطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ورحبت بقرار مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تخصيص اعتمادات لتمويل تنفيذ المشروعات المتوخاة في هذا الإطار.

٨- وأثناء فترة السنة بين انعقاد حلقة عمل نيودلهي وحلقة عمل بيجين، عقدت حلقات العمل التالية بين الدورات وهي: حلقة عمل بين الدورات بشأن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بانكوك، ٥-٧ تموز/يوليه ١٩٩٩؛ وحلقة عمل دون إقليمية بين الدورات بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، طوكيو، ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ وحلقة عمل بين الدورات بشأن تحقيق الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صنعاء، ٥-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد وردت الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الوثيقة E/CN.4/2000/103.

أولا - حلقة عمل إقليمية بين الدورات بشأن خطط العمل الوطنية، بانكوك، ٥-٧ تموز/يوليه ١٩٩٩

٩- كانت أهداف حلقة العمل هي: (أ) تحديد الأغراض المركزية والموحدة لخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛ (ب) صياغة استراتيجيات، استنادا إلى الدروس المستفادة من التجارب العملية السابقة التي عملت وعلى أفضل نحو على ضمان وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان شاملة وفعالة ومستدامة، بما في ذلك استراتيجيات للتنفيذ والتقييم الوطني؛ (ج) تحديد المكونات والأولويات الرئيسية لأي خطة عمل وطنية.

١٠- ومن أجل التحضير لحلقة العمل، عقد الفريق المفتوح العضوية، والذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء المعنية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمقيمين في جنيف، اجتماعين استشاريين في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وعقب المشاورات في جنيف، وجهت الدعوات لحضور حلقة العمل إلى حكومات دول المنطقة؛ وإلى المؤسسات الوطنية الأعضاء في محفل آسيا - المحيط الهادئ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة، والتي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ كما دعيت المنظمات الدولية الحكومية للمشاركة بصفة مراقب. وفضلا عن ذلك، دعيت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والسفارات في بانكوك للحضور بصفة مراقب. وتم تحديد الأشخاص المرجعيين لتقديم عروضهم في حلقة العمل.

١١- وحضرت الحكومات التالية حلقة العمل: أستراليا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية) بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، تايلند، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو، سري لانكا، سنغافورة، الصين، العراق، الفلبين، فييت نام، قبرص، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار،

نيبال، نيوزيلندا، الهند، اليابان، اليمن. كما حضرها أيضا ممثل عن فلسطين. وشاركت المؤسسات الوطنية السبع في المنطقة، والتي هي أعضاء في محفل آسيا - المحيط الهادئ، في حلقة العمل بصفة مراقب، كذلك عدد من المنظمات غير الحكومية. وعلى نحو ما اتفق عليه أثناء المشاورات في جنيف، فإن فريق تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ قد شارك أيضا إلى جانب ممثلين عن عدد من وكالات الأمم المتحدة.

١٢- وافتتح حلقة العمل السيد م. ر. سوخومبهاند باريباترا، نائب وزير الخارجية والقائم بأعمال وزير خارجية تايلند، والقاضي بهغواتي، المستشار الإقليمي لمعايير حقوق الإنسان الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ممثلا عن المفوضة السامية. وانقسمت حلقة العمل إلى سبع دورات هي:

١- مفهوم خطة العمل الوطنية وأغراضها.

٢- الدروس المستفادة من التجارب السابقة.

٣- وضع خطة عمل وطنية.

٤- دور المجتمع المدني.

٥- الأولويات والتنفيذ.

٦- العقبات أمام الاستحداث والتنفيذ.

٧- الطريق إلى الأمام.

١٣- واعتمدت حلقة العمل، وبتوافق الآراء، عدة استنتاجات. واعترف المشاركون بصواب استحداث خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان واتفقوا على أن هناك عوامل مشتركة بين أهداف ومرامي خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد تم التشديد على أن الأولويات والظروف الوطنية قد تختلف من بلد إلى آخر. وتم الاتفاق على أن المشاركة الوطنية العريضة قد لعبت دورا رئيسيا في استحداث خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وفي تنفيذها وتقييمها. وتم تشجيع الحكومات التي لم تفعل ذلك على النظر في وضع خطة وطنية. وأكد المشاركون كذلك على أن حلقات العمل بين الدورات تعتبر قيّمة بالنسبة لتعزيز التعاون الإقليمي. ووضع المشاركون قائمة "بالعناصر الممكنة لتسهيل استحداث خطط عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتي يمكن أن تدرسها البلدان التي ترغب في إدراج خطة عمل وطنية في نهجها حيال مراعاة حقوق الإنسان" ("العناصر الممكنة" فيما بعد).

ثانيا - حلقة عمل دون إقليمية بين الدورات بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في شمال شرقي آسيا، سيول، ١-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

١٤- كانت أهداف حلقة العمل هي: (أ) وضع فهم مشترك للتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل المدارس؛ (ب) مناقشة الاستراتيجيات، استنادا إلى الدروس المستفادة من بلدان أخرى، من أجل الإدراج الفعلي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن النظام المدرسي؛ (ج) تحديد المكونات الرئيسية والأولويات الوطنية ودون الإقليمية لبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل المدارس؛ (د) تسهيل التعاون دون الإقليمي بين الشركاء ذوي الصلة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الحكومات، والمؤسسات الوطنية، والمعاهد التعليمية والمنظمات غير الحكومية)؛ (ه) استحداث خطط عمل وطنية ودون إقليمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل المدارس.

١٥- ومن أجل التحضير لحلقة العمل، عقد فريق مفتوح العضوية، يتألف من ممثلي الدول الأعضاء المعنية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ المقيمين في جنيف عدة مشاورات في جنيف. وعقب المشاورات في جنيف، أرسلت الدعوات لحضور حلقة العمل إلى دول هذه المنطقة الفرعية، وإلى المنظمات غير الحكومية العاملة في هذه المنطقة الفرعية والتي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الدولية الحكومية. وفضلا عن ذلك، دعيت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والسفارات للحضور بصفة مراقب.

١٦- وحضر حلقة العمل ممثلون عن جمهورية كوريا، والصين ومنغوليا واليابان، ومعظمهم من المهنيين المعنيين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل المدارس. وبناء على دعوة الحكومة المضيفة، لعب مركز حقوق الإنسان الإقليمي في أوساكا، HURIGHTS Osaka واللجنة الوطنية لليونسكو في جمهورية كوريا دورا ملحوظا في تيسير أعمال الحلقة. وشارك كذلك عدد من المنظمات الأخرى الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية بصفة مراقب، إلى جانب ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة.

١٧- وانقسمت حلقة العمل إلى أربعة أفرقة عاملة لمعالجة المواضيع الأربعة الرئيسية لحلقة العمل وهي:

١- تدريب المعلمين وسائر العاملين التربويين الآخرين.

٢- وضع المناهج والأنشطة الخارجة عن المناهج.

٣- قضايا السياسات.

٤- التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل الفصول المدرسية.

١٨- واعتمدت حلقة العمل بتوافق الآراء بيانا. وخلص البيان إلى أنه يوجد في هذه المنطقة الفرعية فهم مشترك مفاده أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل المدارس يستند إلى معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وإلى سياسيات التعليم والتشريعات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يفهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان على أنه يشمل الطائفة الكاملة للحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحق في التنمية، وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتمشى التثقيف في مجال حقوق الإنسان مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وموادها. وأكد البيان على أهمية استحداث برامج تثقيفية لحقوق الإنسان بطريقة تشاركية، تضم مدخلات المدرسين، والطلبة والمعاهد، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، كما تم التأكيد كذلك على أهمية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. ويحتوي البيان على عدد من التوصيات المفصلة بشأن كل موضوع من المواضيع الأربعة الرئيسية لحلقة العمل. وهو ينص على أن يشكل تنفيذ جميع التوصيات جزءا من الاستراتيجية الوطنية الشاملة (من حيث نطاقها) والفعالة (من حيث الاستراتيجيات التثقيفية) والمستدامة (على المدى الطويل)، بموجب خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وطبقا للمبادئ التوجيهية لخطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ثالثا - حلقة العمل دون الإقليمية بين الدورات بشأن خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، طوكيو، ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

١٩- كانت أهداف حلقة العمل هي: (أ) تحديد الدور المركزي والأغراض المشتركة لخطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي؛ (ب) تشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها أو استعراضها؛ (ج) تعزيز التعاون بين الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتوطيده مع المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة، ومن ثم تشجيع التعاون الإقليمي والمشاركة الوطنية وتوافق الآراء لدى وضع خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢٠- ومن أجل التحضير لحلقة العمل، عقد فريق مفتوح العضوية يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء المعنية من إقليم آسيا والمحيط الهادئ والمقيمين في جنيف، اجتماعا استشاريا واحدا في جنيف. وعقب المشاورات في جنيف، وجهت الدعوات لحضور حلقة العمل إلى دول الإقليم؛ ودعيت المؤسسات الوطنية الأعضاء في محفل آسيا - المحيط الهادئ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة والتي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، للحضور بصفة مراقب. وفضلا عن ذلك، دعيت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والسفارات في طوكيو للحضور بصفة مراقب. وتم تحديد الأشخاص المرجعيين لتقديم عروضهم أثناء حلقة العمل.

٢١- وحضرت حلقة العمل الحكومات السبع والعشرين التالية: الأردن، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، تايلند، جزر سليمان، الجمهورية العربية السورية، كمبوديا، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، سري لانكا، سنغافورة، الصين، العراق، فيجي، فييت نام، الكويت، ماليزيا، ميانمار، نيبال، اليابان، اليمن. وشاركت في حلقة العمل خمس

مؤسسات وطنية من ضمن سبع في الإقليم، وهي الأعضاء في محفل آسيا – المحيط الهادئ. كما شارك عدد من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب، كما شارك فيها ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة.

٢٢- وانقسمت حلقة العمل إلى خمس دورات هي:

١- أغراض التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وخطط العمل الوطنية في مجال التثقيف.

٢- التجارب العملية والدروس المستفادة.

٣- استحداث خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٤- تنفيذ خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٥- الطريق إلى الأمام – القضايا الناشئة في الإقليم.

٢٣- واعتمدت حلقة العمل، وبتوافق الآراء، عدة استنتاجات. وكرر المشاركون التأكيد على أن التثقيف التشاركي والجماعي وغير التمييزي في مجال حقوق الإنسان، يوفر القاعدة لتحقيق كل حقوق الإنسان للجميع، واعترفوا بأن خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تعتبر هامة لبناء ثقافة لحقوق الإنسان، تركز في إطار مشترك على تنفيذ مختلف أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتساعد على تعبئة وحشد الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الوطنية. واعترفت الاستنتاجات باستصواب استحداث وتنفيذ خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بطريقة جماعية وتشاركية، تشترك فيها الوكالات الحكومية، وأفراد المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأعادت الاستنتاجات التأكيد على أن خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، يجب أن تكون متعددة الجوانب والأبعاد وأن تقوم على أساس تقدير الاحتياجات والأولويات القطرية، وأن تستفيد من الشبكات والتجارب والبرامج ذات الصلة. وسلمت الاستنتاجات كذلك بأن الاستعراض النصفي العالمي للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٠)، والمقرر لعام ٢٠٠٠، يوفر فرصة هامة وسانحة للاضطلاع بتقدير الخطط والبرامج والأنشطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بغية تعزيزها واستجابتها الفعلية لاحتياجات الوكالات الحكومية، والمجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات المستضعفة.

رابعاً - حلقة عمل بين الدورات بشأن تحقيق الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صنعاء، ٥-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠

٢٤- كان الهدف من حلقة العمل هو التركيز على تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية وما هي الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد على المستويين الوطني والدولي وخاصة بالنسبة للآتي: (أ) القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي بما في ذلك المقاييس الكمية لتنفيذ الحق في التنمية؛ (ب) تحديد العقبات أمام تحقيق الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (ج) اقتراح اجراءات ذات صلة لتعزيز القدرات الوطنية لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

٢٥- ومن أجل التحضير لحلقة العمل، عقد فريق مفتوح العضوية، يتألف من ممثلي الدول الأعضاء المعنية من إقليم آسيا والمحيط الهادئ، عدة مشاورات في جنيف، وجهت في أعقابها الدعوات لحضور حلقة العمل إلى دول الإقليم؛ ودعيت المؤسسات الوطنية الأعضاء في محفل آسيا والمحيط الهادئ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الإقليم، والتي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الدولية الحكومية، للمشاركة بصفة مراقب. وفضلاً عن ذلك، دعيت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والسفارات في صنعاء للحضور بصفة مراقب. وتم تحديد الأشخاص المرجعيين الذين سيقدمون عروضهم أثناء حلقة العمل.

٢٦- وحضرت حلقة العمل الحكومات التالية: الأردن، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، تايلند، جزر سليمان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، سنغافورة، الصين، العراق، فيجي، فييت نام، كمبوديا، الكويت، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، نيبال، اليابان، اليمن. ومن بين المؤسسات الوطنية السبع في المنطقة، والأعضاء في محفل آسيا - المحيط الهادئ، اشتركت ثلاث منها في حلقة العمل. وشارك عدد من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب، وكذلك ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة.

٢٧- وافتتح حلقة العمل السيد عبد الكريم علي الإيرياني، رئيس وزراء اليمن، والسيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وانقسمت حلقة العمل إلى ست دورات موضوعية هي:

١- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- العهد وبرنامج HURIST.

٣- مقدمة لورقة عمل المعلومات الأساسية بشأن الحق في التنمية.

٤- الحق في التنمية والمؤسسات المالية الدولية.

٥- التعاون الإنمائي.

٦- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

٢٨- واعتمدت حلقة العمل، بتوافق الآراء، عدة استنتاجات وتوصيات. وفي الاستنتاجات، ألزم المشاركون أنفسهم بتعزيز القدرات الوطنية وتقويتها، طبقاً للظروف والاحتياجات الوطنية، من أجل تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وأكدوا على أن المشاركة العامة الفعالة وذات الشأن، ومع المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص، تعتبر بمثابة مكوناً أساسياً في التنمية الناجحة والمستدامة، وفي تنفيذ الحق في التنمية. ولاحظوا العقبات التي تقف أمام تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية في الإقليم، وهي العقبات المتمثلة في الفقر المدقع، وتدهور البيئة، والديون الخارجية المفرطة، والتدابير التعسفية الأحادية الجانب، والاختلالات في نظام التجارة العالمية، والامكانات الشحيحة للحصول على التكنولوجيا، والتهميش الاجتماعي - الاقتصادي. وأعاد المشاركون التأكيد أيضاً على أن التعاون الدولي يعتبر ضرورة نابعة عن الاهتمام المتبادل والمعترف به من جميع البلدان ومن ثم فإن مثل هذا التعاون ينبغي تعزيزه، بغية دعم جهود البلدان النامية مالياً وتكنولوجياً، وذلك وفي جملة أمور، لحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها، كلما أمكن، في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وتضم التوصيات كذلك عدداً من الاقتراحات المحددة لاتخاذ الإجراءات.

خامساً - حلقة العمل الثامنة بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إقليم آسيا - المحيط الهادئ

٢٩- كان الغرض من حلقة العمل استعراض التقدم المحرز منذ حلقة عمل نيودلهي، وذلك في المجالات الأربعة التي حددت في إطار التعاون التقني. وسعيت حلقة العمل كذلك إلى تحديد الخطوات التالية واقترحت عدة خيارات في سياق التعاون الإقليمي. وعلى وجه الخصوص قامت حلقة العمل بالتالي:

(أ) استعراض إجراءات المتابعة بشأن إطار التعاون التقني المتفق عليه في طهران وخاصة:

'١' نتائج حلقة العمل بين الدورات في بانكوك بشأن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛

'٢' نتائج حلقة العمل دون الإقليمية في سيول بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

'٣' نتائج اجتماعات محفل آسيا – المحيط الهادئ بشأن المؤسسات الوطنية في كولومبو ومانيلا؛

'٤' نتائج حلقة العمل بين الدورات في طوكيو بشأن خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

'٥' نتائج حلقة العمل بين الدورات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعقودة في صنعاء؛

(ب) تحديد الخطوات التالية التي ستتخذها حكومات الإقليم بغية تسهيل عملية التعاون الإقليمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والإجراءات التي ستتخذها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بما في ذلك عن طريق المؤسسات الوطنية وممثلي المجتمعات المدنية؛

(ج) مناقشة القضايا المتعلقة بالاجتماع الإقليمي التحضيري من أجل المؤتمر العالمي المعني بمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، والتعصب المتعلق بذلك.

٣٠- ومن أجل التحضير لحلقة العمل، عقد فريق مفتوح العضوية، يتألف من ممثلي الدول الأعضاء من الإقليم والمقيمين في جنيف، اجتماعين استشاريين في جنيف، وجهت في أعقابهما الدعوات لحضور حلقة العمل إلى دول الإقليم؛ ودعيت المؤسسات الوطنية الأعضاء في محفل آسيا – المحيط الهادئ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الإقليم والتي تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من منظمات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية، للمشاركة بصفة مراقب. وفضلاً عن ذلك، دعيت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية والسفارات في بيجين للحضور بصفة مراقب. وتم تحديد الأشخاص المرجعيين الذين سيقدمون عروضهم أثناء حلقة العمل.

٣١- وحضر حلقة العمل ممثلون عن الحكومات التالية: أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، البحرين، بوتان، بروني دار السلام، كمبوديا، الصين، فيجي، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، اليابان، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونغا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن. وحضر ممثل عن فلسطين كذلك. ومن بين المؤسسات الوطنية السبع في الإقليم والأعضاء في محفل آسيا – المحيط الهادئ، شاركت أربع مؤسسات منها في حلقة العمل، إلى جانب ممثل عن محفل آسيا – المحيط الهادئ. وشارك عدد من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب، كما شارك عدد من ممثلي وكالات الأمم المتحدة.

المداولات

٣٢- افتتح السيد كيان كيشن، نائب رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، والسيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حلقة العمل. وأُلقيت رسالة من السيد زيناغ زيمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية، ألقاها نيابة عنه السيد وانغ غوانجيا، نائب وزير الخارجية. وانقسمت حلقة العمل إلى ست دورات موضوعية هي:

١- خطط العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٢- المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣- استراتيجيات لتحقيق الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٥- القضايا المتعلقة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتعلق بذلك، والاجتماعات التحضيرية الإقليمية.

٦- إطار للتعاون التقني: تحديد الخطوات التالية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بما في ذلك عن طريق مشاركة المؤسسات الوطنية وممثلي المجتمع المدني.

الاستنتاجات

٣٣- اعتمدت حلقة العمل عدة استنتاجات، أرفق نصها بهذا التقرير. وتؤكد الاستنتاجات على أهمية تنفيذ التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عملاً بإطار التعاون التقني الموضوع في طهران، وبدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الصندوق الطوعي للأمم المتحدة من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، بوصفه أحد المكونات الرئيسية لتعزيز حقوق الإنسان في الإقليم. وشددت على أهمية الاضطلاع بأنشطة في إطار التعاون التقني الإقليمي على المستويين الوطني ودون الإقليمي بمساعدة الحكومات المعنية، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، اعترفت الاستنتاجات بأهمية اضطلاع الحكومات بالأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من أجل تنفيذ التعاون التقني في الإقليم طبقاً لاطار التعاون التقني الإقليمي بالشراكة مع البرلمانات والمؤسسات الوطنية، والخبراء ذوي الصلة، ومنظمات المجتمع المدني.

٣٤- ولاحظت الاستنتاجات أنه في كل مجال من مجالات إطار التعاون التقني الإقليمي، من المستصوب إيلاء عناية خاصة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للمرأة والأطفال والمجموعات المستضعفة؛ وعلاوة على ذلك، فإنها دعت البرلمانات والمؤسسات الوطنية ومجموعات المجتمع المدني إلى المشاركة، حسب الاقتضاء، في تعزيز وتنفيذ إطار التعاون التقني الإقليمي لاقليم آسيا - المحيط الهادئ.

٣٥- وأيدت الاستنتاجات ورقة العمل المقدمة من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بشأن الخطوات المقبلة والأنشطة التي يجب بحثها في اقليم آسيا والمحيط الهادئ لتسهيل عملية التعاون الإقليمي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والمقترحات الخاصة بالأنشطة التي يتعين تنفيذها على مدى فترة سنتين، وناشدت مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ التعاون التقني في الإقليم طبقاً لاطار التعاون التقني، إلى حلقة العمل لآسيا - المحيط الهادئ القادمة.

٣٦- والأنشطة المقترحة في ورقة عمل "الخطوات التالية"، وعلى المستوى الإقليمي، هي:

(أ) وضع اللمسات النهائية على كتيب خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتوزيعه على المستفيدين الرئيسيين؛

(ب) عملية مسح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) دراسة بشأن التثقيف غير الرسمي في مجال حقوق الإنسان؛

(د) اجتماع لمحفل آسيا - المحيط الهادئ بشأن دور المؤسسات الوطنية في مكافحة العنصرية؛

(هـ) التدريب على نهج الحماية بواسطة المؤسسات الوطنية؛

(و) حلقة عمل بشأن أثر العولمة/التعاون الانمائي الدولي؛

(ز) اجتماع تحضيري إقليمي بشأن المؤتمر العالمي.

٣٧- الاجراءات المقترحة على المستوى دون الإقليمي:

(أ) حلقة عمل بشأن تخطيط حقوق الإنسان مع الخبراء لاعتماد منهجية نموذجية؛

(ب) حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان للبرلمانات؛

(ج) أنشطة لاستحداث خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية؛

(د) حلقات عمل بشأن القضايا المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان لهيئة القضاة؛

(و) أنشطة من أجل التثقيف الفعال في مجال حقوق الإنسان؛

(ز) حلقات عمل بشأن دور المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بحقوق المرأة ودور وسائط الإعلام في التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ح) حلقة عمل بشأن المؤسسات الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ط) حلقة عمل بشأن التصديق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتماد منهجية نموذجية؛

(ي) حلقة عمل مع سلطات التخطيط الوطنية بشأن إدراج حقوق الإنسان؛

(ك) ندوة خبراء من أجل المؤتمر العالمي.

٣٨- الاجراءات المقترحة على المستوى الوطني:

(أ) دعم حكومات الأردن وتايلند ومنغوليا ونيبال بشأن خططها للعمل الوطني في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) دعم أنشطة التعاون التقني في مجالات خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وبناء القدرات، وإنشاء المؤسسات الوطنية أو تعزيزها، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

٣٩- وأحاطت حلقة العمل علماً بالعرض المقدم من حكومتي تايلند ومنغوليا باستضافة حلقة العمل السنوية القادمة.

مرفـــق

استنتاجات حلقة العمل الثامنة بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

(بيجين، ١-٣ آذار/مارس ٢٠٠٠)

إن ممثلي حكومات بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ المشتركين، إلى جانب ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الحاضرين كمراقبين، في حلقة العمل المعقودة في بيجين في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠،

إذ يذكرون بالمساهمات الهامة التي قدمتها، والاستنتاجات التي اعتمدتها، حلقات العمل السابقة، وبخاصة حلقة العمل المعقودة في نيودلهي في عام ١٩٩٩ وحلقات العمل المعقودة بين الدورات بشأن المجالات الأربعة المحددة ضمن إطار التعاون التقني الإقليمي الذي اعتمد في طهران،

وإذ يؤكدون من جديد أن جميع حقوق الإنسان - المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - والحق في التنمية، هي حقوق عالمية ومتشابكة ومترابطة ولا تقبل التجزئة،

وإذ يعيدون تأكيد أهمية اتباع نهج شامل متدرج الخطى وعملي المنحى يقوم على بناء اللبنات المتراصة في اتجاه النهوض بالتعاون الإقليمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يذكرون بأنه يجب على المجتمع الدولي، وفقاً لما خلص إليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣، أن يعالج قضايا حقوق الإنسان على نطاق عالمي معالجة منصفة ومتكافئة، على قدم المساواة وبنفس القدر من التشديد، وأنه رغم وجوب مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة، يجب على الدول أن تعمل على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية،

وإذ يعترفون بأن الديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي أمور مترابطة يعزز بعضها بعضاً،

وإذ يشيرون إلى الفقرة ٣٢ من إعلان وبرنامج عمل فيينا التي أعيد فيها تأكيد أهمية ضمان الطابع العالمي والموضوعي واللاانتقائي الذي يجب أن يتسم به النظر في جميع قضايا حقوق الإنسان،

وإذ يعربون عن التزامهم بالنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على نطاق عالمي،

وإذ يضعون في اعتبارهم اتساع رقعة منطقة آسيا والمحيط الهادئ وما تتسم به من خصائص متنوعة،

وإذ يرحبون بمشاركة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في حلقة العمل المعقودة في بيجين،

وإذ يذكرون بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد دعيت، في حلقة العمل المعقودة في نيودلهي، إلى الاضطلاع بجملة أمور منها صياغة وتنفيذ المقترحات المقدمة في حلقة العمل المذكورة في المجالات الأربعة المحددة ضمن إطار التعاون التقني الإقليمي،

وقد استعرضوا التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ ينوهون بأهمية الاجتماع بعد خمس سنوات من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن،

وإذ يعيدون تأكيد الحاجة إلى التنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن تعزيز وحماية حقوق المراة،

يتفقون بموجب هذا على ما يلي:

١- يعربون عن تقديرهم لحكومة الصين لقيامها باستضافة حلقة العمل هذه، كما يعربون عن تقديرهم لرسالة التهنئة الموجهة من الرئيس جيانغ زينين، وللبيان الذي أدلى به السيد كيان كيتين، نائب رئيس الوزراء، وكذلك للبيان الذي أدلت به السيدة ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

٢- يرحبون بما تم منذ عقد حلقة عمل نيودلهي من تنفيذ للمقترحات المقدمة في تلك الحلقة؛

٣- يعربون عن تقديرهم للحكومات، والمؤسسات الوطنية، والخبراء، وممثلي المجتمع المدني، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لما أحرز من نجاح في تنفيذ تلك المقترحات؛

٤- يؤيدون تنفيذ الاستنتاجات التي اعتمدت في حلقات العمل المعقودة بين الدورات ويدعون الحكومات وشركاءها إلى تعزيز تنفيذ هذه الاستنتاجات، وبخاصة:

(أ) في ما يتعلق بخطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية:

'١' يحيطون علماً بعمل تلك الدول التي تقوم بالفعل بتنفيذ خطط عمل وطنية، وبالجهود التي تبذلها تلك الدول التي تعكف على صياغة خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان؛

'٢' يعيدون تأكيد استصواب صياغة خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان؛

'٣' يسلمون بأن من شأن صياغة وتنفيذ خطط عمل وطنية، شاملة وموضوعية، في مجال حقوق الإنسان أن يحسنا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

'٤' يؤكدون من جديد أن للمشاركة الوطنية الواسعة دوراً رئيسياً في وضع وتنفيذ وتقييم خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

'٥' يسلمون بأن خطط العمل المعتمدة في مجالات محددة تسهم في تطوير خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) في ما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان:

'١' يسلمون بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن يسهم في تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان؛

'٢' يسلمون أيضاً بأن برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تشمل جميع حقوق الإنسان، المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحق في التنمية؛

'٣' يؤكدون من جديد أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان تثقيفاً يقوم على المشاركة والتعددية وعدم التمييز هو أمر يرسي أساساً لإعمال جميع حقوق الإنسان لجميع الناس؛

'٤' ينوهون باستصواب وضع خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتبارها أحد المكونات أو العناصر المكملة لخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من خطط العمل ذات الصلة؛

'٥' يسلمون بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان لصالح جميع الجهات المعنية بإقامة العدل يمكن أن يعتبر أولوية من الأولويات في بلدان المنطقة وأنه ينبغي إيلاء الأولوية أيضاً لتلبية ما تحتاجه المجموعات المستضعفة والمحرومة والمهمشة من تثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) في ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

'١' يرحبون بالجهود التي تبذلها الدول المهتمة بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛

'٢' يؤكدون من جديد أن أوضاع ومسؤوليات المؤسسات الوطنية ينبغي أن تكون متسقة مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية التي رحبت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٤٨/١٣٤)؛

'٣' يؤكدون من جديد أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي أن تنشأ على أساس عملية تشاور مناسبة وشاملة وأن تكون مستقلة وتعددية وأن تستند إلى المعايير العالمية لحقوق الإنسان؛

'٤' يعيدون تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والأطفال وفي تعزيز الاحترام لهذه الحقوق؛ وأهمية مشاركة المؤسسات الوطنية مشاركة كاملة خلال المرحلة التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وخلال المؤتمر نفسه؛

(د) في ما يتعلق بإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

'١' يؤكدون من جديد التزامهم بتنمية وتعزيز القدرات الوطنية، وفقاً للأوضاع والاحتياجات الوطنية، من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

'٢' يؤكدون من جديد أيضاً أن المشاركة العامة الفعالة والمعقولة التي تشمل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة، ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الوطنية غير الحكومية، والقطاع الخاص، تشكل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الناجحة والمستدامة وإعمال الحق في التنمية؛

'٣' يؤكدون من جديد أن التعاون الدولي يشكل ضرورة ناشئة عن المصلحة المتبادلة المعترف بها لجميع البلدان، ومن ثم فإنه ينبغي تعزيز هذا التعاون لأغراض من بينها تقديم الدعم المالي والتكنولوجي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية،

ومساعدة هذه البلدان، حيثما أمكن، في الوفاء بالتزاماتها في ما يتصل بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

'٤' يحيطون علماً بالمناقشات حول جميع العقبات التي تعترض سبيل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، ويعتبرون أن السلم والأمن الدوليين هما عنصران أساسيان بالنسبة لإعمال الحق في التنمية؛

'٥' يذكرون بمرفق استنتاجات حلقة العمل المعقودة بين الدورات والمعنية بإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعقودة في صنعاء، حيث أشير إلى أن حلقات عمل دون إقليمية تشارك فيها هيئات التخطيط الوطنية، والوزارات ذات الصلة، وممثلو المجتمع المدني، ينبغي أن تعقد قبل انعقاد حلقة العمل التاسعة في عام ٢٠٠١ بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل استكشاف سبل ادماج حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية؛

(هـ) في ما يتعلق بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب:

'١' يعربون عن قلقهم العميق إزاء جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وإدانتهم القاطعة لها، بما في ذلك ما يتصل بها من أعمال عنف ترتكب بدوافع عنصرية، ومن كره للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فضلاً عن أنشطة الدعاية والمنظمات التي تحاول تبرير أو ترويج العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأي شكل من الأشكال؛

'٢' يعربون عن تأييدهم لقرار عقد المؤتمر العالمي في عام ٢٠٠١؛

'٣' يلاحظون أن من المناسب، في كل مجال من المجالات الأربعة المحددة ضمن إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الاضطلاع بأنشطة لدعم العمل الرامي إلى مكافحة العنصرية وما يتصل بها من أشكال التمييز؛

'٤' يرحبون بالعرض المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة اجتماع تحضيري إقليمي آسيوي تمهيداً للمؤتمر العالمي، فضلاً عن المناقشات التي أجريت في حلقة العمل، ويعربون عن تأييدهم لما يجري اتخاذه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مبادرات إضافية تتصل بإطار التعاون التقني الإقليمي في هذه المنطقة؛

ولذلك فإن المشاركين في حلقة العمل المعقودة في بيجين:

٥- يؤكدون أهمية تحقيق التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ طبقاً لإطار التعاون التقني الإقليمي الذي أنشئ في طهران، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، باعتبار ذلك أحد العناصر الرئيسية لتعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٦- يسلمون بالعلاقة الوثيقة وطابع الدعم المتبادل بين الأنشطة المضطلع بها ضمن إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي مجالات أخرى ضمن هذه المنطقة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٧- يشددون على أهمية الاضطلاع بأنشطة ضمن إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المستويات الوطنية ودون الإقليمية بمساعدة من الحكومات المعنية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني؛

٨- يسلمون بأهمية اضطلاع الحكومات بأنشطة إقليمية ودون إقليمية ووطنية من أجل تحقيق التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفقاً لإطار التعاون التقني الإقليمي على أساس الشراكة مع البرلمانات، والمؤسسات الوطنية، والخبراء المختصين، ومنظمات المجتمع المدني؛

٩- يلاحظون أن من المناسب، ضمن كل مجال من المجالات المحددة في إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إيلاء اهتمام وثيق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال والمجموعات المستضعفة؛

١٠- يرحبون بالاقتراح المقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يدعو إلى مواصلة تنفيذ إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

١١- يرحبون باعتزام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعوة الوكالات الشريكة للأمم المتحدة إلى الاضطلاع ببعض الأنشطة التي تم بحثها خلال حلقة العمل؛

١٢- يقترحون أن تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإجراء تقييم للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ إطار طهران وتقديم تقرير إلى حلقة العمل السنوية التالية؛

١٣- يدعون البرلمانات، والمؤسسات الوطنية، وفئات المجتمع المدني، إلى المشاركة حسب الاقتضاء في تطوير وتنفيذ إطار التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

١٤- يتعهدون بنشر نتائج حلقة العمل الثامنة في أوساط الوكالات والمؤسسات الحكومية المختصة وغيرها من الشركاء على المستوى الوطني وكذلك على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وببذل جهود مشتركة في اتجاه تنفيذ هذه الاستنتاجات؛

١٥- يطلبون إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى حلقة العمل التاسعة تقريرا عن التقدم المحرز في تحقيق التعاون التقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفقا لإطار التعاون التقني الإقليمي لهذه المنطقة. وقد أحاطت حلقة العمل علماً بالعرضين اللذين قدمتهما حكومتا تايلند ومنغوليا لاستضافة حلقة العمل السنوية التالية؛

١٦- يؤيدون الخطوات والأنشطة التالية المدرجة في مرفق هذه الاستنتاجات ويدعون إلى النظر في اتخاذ إجراءات بشأنها.

مرفق الاستنتاجات

الخطوات والأنشطة التالية التي يتعين النظر فيها ضمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتيسير عملية التعاون الإقليمي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها[١]

يوصي المشتركون في حلقة العمل الثامنة بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في بيجين في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، بأن يتم تنفيذ الإطار التالي على مدى فترة ٢٤ شهراً رهنا باستعراضه من قِبَل حلقة العمل التالية التي ستُعقد في عام ٢٠٠١، من أجل تعزيز عملية التعاون الإقليمي في ميدان حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن تؤخذ في الاعتبار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهو المؤتمر الذي سيُعقد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ومن المقترح أن تضطلع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك، حسب الاقتضاء، مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين، بما يلي:

أولا - خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية

على المستوى الإقليمي

- نشر الدليل الذي يتضمن "العناصر الممكنة لتيسير وضع خطط العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي يمكن أن تنظر فيها البلدان التي ترغب في إدراج خطة عمل وطنية كجزء من النهج الذي تتبعه إزاء مراعاة حقوق الإنسان"، عندما يصبح هذا الدليل متاحا خلال عام ٢٠٠٠، وتوزيعه على الدول والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٢]؛

- القيام، لدى تحديد المشتركين في المبادرات التدريبية للأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بإيلاء الأولوية للمرشحين من دول المنطقة التي تحتاج إلى مساعدة فورية في صياغة التقارير، وبخاصة التقارير المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل [٣]؛

على المستوى دون الإقليمي

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة وكذلك، إذا كان ذلك مناسبا، بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بتنظيم حلقة عمل إقليمية للحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، تيسَّر بمشاركة خبراء (من بينهم أخصائيون من هذه المنطقة الفرعية)، بشأن بحث عملية التخطيط الوطني في مجال حقوق الإنسان، مع التشديد بصفة خاصة على استئصال الفقر، ومكافحة العنصرية، وإعمال حقوق المرأة والطفل. وستقدم حلقة العمل هذه مساعدة ملموسة للدول في هذه المنطقة الفرعية وتعتمد منهجية نموذجية بغية تنقيحها وتنفيذها مستقبلاً في أماكن أخرى من المنطقة؛

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة، بتنظيم حلقة عمل تقنية دون إقليمية بشأن حقوق الإنسان تخصص للبرلمانات، مع التشديد بصفة خاصة على مكافحة العنصرية وعلى إعمال حقوق المرأة والطفل؛

- تشجيع الدول، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وغيرها من الشركاء، على تحديد وتنفيذ المزيد من الأنشطة على المستوى دون الإقليمي من أجل تعزيز وضع خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتنمية القدرات في هذا المجال، مع التركيز على استئصال الفقر، ومكافحة العنصرية، وتعزيز حقوق المرأة والطفل، وتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية في هذه المجالات؛

على المستوى الوطني

- توفير المساعدة التقنية التي تدعم تطوير خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في تايلند ومنغوليا ونيبال والأردن[٤]؛

- إتاحة خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناء على طلبها، لدعم تنمية خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

- إتاحة خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناء على طلبها، لتنمية القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بإقامة العدل، وإصلاح التشريعات، وتشجيع التصديق على صكوك حقوق الإنسان، وتنمية المهارات في المجتمع المدني فيما يتصل بحقوق الإنسان؛

ثانيا - التثقيف في ميدان حقوق الإنسان

على المستوى الإقليمي

- القيام، في إطار استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان، بإجراء دراسات استقصائية حول مواد التثقيف في ميدان حقوق الإنسان، والمنظمات والبرامج المعنية بهذا المجال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونشر نتائج هذه الدراسات، بما في ذلك تجميع لأمثلة عن الأنشطة المضطلع بها في النصف الأول من العقد على جميع المستويات، وحول وكالات التمويل والموارد المتاحة للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان في المنطقة؛

- إجراء ونشر دراسة حول ما هو مستخدم في المنطقة من منهجيات للتثقيف الشعبي وغير الرسمي في ميدان حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك المنهجيات الموجهة نحو المجموعات المستضعفة والمحرومة والمهمشة؛

على المستوى دون الإقليمي

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة، بتنظيم ثلاث حلقات عمل دون إقليمية للحكومات، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، تيسَّر بمشاركة خبراء (من بينهم أخصائيون في التربية، وأخصائيون في قضايا حقوق الإنسان، وغيرهم من الأخصائيين المهنيين من المناطق الفرعية ذات الصلة)، من أجل وضع: (أ) برامج تدريب في مجال حقوق الإنسان على المستوى دون الإقليمي لصالح أولئك العاملين في مجال إقامة العدل؛ و(ب) استراتيجيات على المستوى دون الإقليمي موجهة نحو

التثقيف في مجال حقوق الإنسان لصالح المجموعات المستضعفة والمحرومة والمهمشة؛ و(ج) استراتيجيات على المستوى دون الإقليمي من أجل تعزيز التثقيف في ميدان حقوق الإنسان ضمن النظام المدرسي. وستوفر حلقات العمل هذه مساعدة ملموسة للدول في المنطقتين الفرعيتين وستعتمد منهجية نموذجية بغية تنقيحها وتنفيذها مستقبلاً في أماكن أخرى من المنطقة؛

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة، بتنظيم حلقة تدريبية تقنية دون إقليمية بشأن حقوق الإنسان تخصص للعاملين في مجال القضاء، مع التشديد بصفة خاصة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومكافحة العنصرية، وإعمال حقوق المرأة والطفل؛

- تشجيع الدول، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وغيرها من الشركاء، على وضع وتنفيذ المزيد من الأنشطة على المستوى دون الإقليمي من أجل تعزيز التثقيف الفعال في ميدان حقوق الإنسان وتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية في هذا الصدد. وستولي المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاهتمام على سبيل الأولوية لتوجيه التدريب في مجال حقوق الإنسان نحو العاملين في مجال إقامة العدل وتوفير التثقيف في ميدان حقوق الإنسان لصالح المجموعات والقطاعات الضعيفة والمحرومة والمهمشة؛

<u>على المستوى الوطني</u>

- إتاحة التعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناء على طلبها، لدعم وضع خطط العمل الوطنية للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان و/أو عنصر التثقيف في خطط العمل الوطنية الإجمالية في مجال حقوق الإنسان، ولتطوير التثقيف في ميدان حقوق الإنسان على أساس قطاعي؛

ثالثا - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

<u>على المستوى الإقليمي</u>

- دعم الاجتماعات السنوية التي يعقدها منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية التي ستسلط جداول أعمالها (في عام ٢٠٠٠) الضوء على دور وولاية المؤسسات الوطنية في مكافحة العنصرية، والمشاركة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان، وفقا للاستنتاجات التي سبق الاتفاق عليها؛

- القيام، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية على المستوى الإقليمي، باستهلال المرحلة الأولى من برنامج تدريبي بشأن نُهج الحماية[٥] وأنشطة المتابعة المناسبة؛

على المستوى دون الإقليمي

- توفير الدعم لحلقة العمل بين الدورات بشأن دور المؤسسات الوطنية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة في فيجي وحلقة عمل أخرى بشأن وسائط الإعلام والتثقيف في ميدان حقوق الإنسان؛

- المشاركة في تنظيم الدورة التدريبية الثانية للمؤسسات الوطنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما يتصل بها من أنشطة المتابعة؛

على المستوى الوطني

- العمل، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في الدول والمنطقة، بما في ذلك منتدى آسيا والمحيط الهادئ، على مواصلة التعاون من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية، ولا سيما في تلك الدول التي طلبت مساعدة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

- القيام، في سياق عملها المتعلق بالمؤسسات الوطنية، بتشجيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل والمجموعات المستضعفة[٦]؛

رابعا - إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

على المستوى الإقليمي

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة، بتنظيم حلقة عمل إقليمية للحكومات، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، من أجل بحث تأثير عملية العولمة على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بقطاعات المجتمع الضعيفة. وستركز حلقة العمل هذه على تقاسم الخبرات ذات الصلة فيما يتصل بزيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد والتقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية، بما في ذلك في سياق التعاون الإنمائي الدولي؛ وستنعكس مداولات حلقة العمل في دراسة يعدها خبراء.

على المستوى دون الإقليمي

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة، بتنظيم حلقة عمل دون إقليمية للحكومات، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، تيسَّر بمشاركة خبراء (من بينهم أعضاء في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، وخبراء من المنطقة الفرعية)، بشأن التصديق على المعاهدات الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما يترتب عليه من آثار فيما يتصل بالالتزامات بتقديم التقارير، والتشريع والممارسة، وكذلك التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وستوفر حلقة العمل هذه مساعدة ملموسة للدول في هذه المنطقة الفرعية وستعتمد منهجية نموذجية بغية تنقيحها وتنفيذها مستقبلاً في أماكن أخرى من المنطقة؛

- القيام، بالتعاون مع دولة مضيفة، بتنظيم حلقة عمل دون إقليمية تشمل هيئات التخطيط الوطنية، والوزارات ذات الصلة، والمؤسسات الوطنية، وممثلي المجتمع المدني، لاستكشاف سبل إدماج حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية. وستعتمد خطة العمل هذه منهجية نموذجية بغية تنقيحها وتنفيذها مستقبلا في أماكن أخرى من المنطقة؛

- تشجيع الدول، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وغيرها من الشركاء، على وضع وتنفيذ المزيد من الأنشطة على المستوى دون الإقليمي من أجل تعزيز الإعمال الفعال للحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية في هذا الصدد؛

<u>على المستوى الوطني</u>

- إتاحة التعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناء على طلبها، للمساعدة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية من خلال خطط التنمية الوطنية أو خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وذلك بالتعاون، حيثما أمكن، مع المنظمات الإنمائية؛

خامسا - الأنشطة الإضافية فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

- القيام، بالإضافة إلى مجموعة الأنشطة المبينة أعلاه، بتيسير وتشجيع الأنشطة التحضيرية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تنظيم حلقات دراسية للخبراء واجتماع تحضيري إقليمي.

الحواشي

(١) إن قيام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتنفيذ الأنشطة المقترحة مرهون بمدى توافر الموارد من صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان.

(٢) ممول بالفعل.

(٣) ممول بالفعل.

(٤) ممول بالفعل.

(٥) ممول بالفعل، متابعة لمشروع RAS/98/AH/16.

(٦) سيُنظر في الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني لإدراجها في أنشطة المشاريع المنفَّذة على المستوى الوطني.

- - - - -